عمليات بغداد تقر بافتقار قواتها للجهد الاستخباري

عطا: نحتاج يناشد دعماً سياسياً.. وعصابات الكواتم تغتال ضابطاً رفيع المستوى في بغداد

□ بغداد/ المدى

أعلن المتحدث الرسمي باسم عمليات بغداد اللواء قاسم عطا عن حاجة الاجهزة الأمنية الى الكثير من الجهد الإستخباري في محاربتها للمجاميع المسلحة .

وقال عطا لوكالة كل العراق إن " القوات الأمنية وبالرغم من قيامها بضربات إستباقية ضد المجاميع المسلحة إلا أنها ما تزال بحاجة الى الكثير من الجهد الإستخباري "، مشيرا الى أن " الجهد الإستخباري للقوات الأمنية بحاجة الى قفزات نوعية لتصبح قادرة تماما على إفشال مخططات القوى الإرهابية".

وأضاف: إن "وفرة المعلومات الإستخبارية ستمنح القوات الأمنية فاعلية أكبر في مواجهتها المجاميع المسلحة بسبب ان المعركة الحالية والمستقبلية مع تلك المجاميع هي معركة إستخبارية تشكل فيها المعلومات عنصرا رئيسيا".

ويؤكد العديد من النواب والمراقبين إفتقار القوات الأمنية الى وفرة المعلومات الإستخبارية التي تمكنها من القيام بضربات إستباقية ضد الجماعات المسلحة التي تستهدف المواطنين.

وعن الإنتقادات الموجهة إلى الاجهزة الأمنية أوضح عطا "اننا نحترم جميع الآراء بشأن عمل القوات الأمنية ونرحب بجميع المقترحات التي تزيد من فاعلية المؤسسة الأمنية في البلاد".

وتابع أن " المؤسسة الأمنية في تقدم متزايد ولكنها تحتاج الى دعم سياسي من اعضاء مجلس النواب والكتل السياسية كونها تقوم بمهام جسيمة في توفير الأمن للمواطنين وحماية العملية السياسية من خطر الجماعات المسلحة".

وقال إن الاجهزة الأمنية توجّه إليها إنتقادات كثيرة من بعض أعضاء مجلس النواب في كل خرق أمني يحدث في البلاد ويطالب نواب بتغيير بعض القيادات الأمنية لفشلها في إحباط مخططات الجماعات المسلحة ، إذ أكد عضو لجنة الدفاع النيابية حاكم الزاملي في وقت سابق على خلفية تفجيرات كربلاء في الثاني عشر من الشهر الحالي أن "تعامل بعض القيادات الأمنية مع المعلومات الإستخبارية لم يكن بصورة جيدة وذلك لعدم كفاءتهم إذ أنهم معيّنون في مناصبهم لقربهم من بعض الأحزاب وليس عن طريق المهنية والخبرة في المجال الأمني".

وتابع إن " لجنة الدفاع النيابية ستطالب رئيس الوزراء نوري المالكي بتغيير بعض القيادات الأمنية لفشلها في إحباط مخططات الجماعات الارهابية وتعيين شخصيات كفوءة محل تلك القيادات".

وفي سياق متصل، ضبطت قوة أمنية سيارة مع سائقها معدّة لتهريب الوقود غربي العاصمة بغداد .

وذكر مصدر أمني ان " قوة امنية تمكنت من ضبط سيارة نوع [كيا] حمل واعتقلت سائقها في منطقة المشاهدة غربي العاصمة بغداد التي كانت مخصصة لتهريب الوقود من مادة [الكاز] الى محافظة صلاح الدين ".

واضاف ان " السائق كانت بحوزته بندقية من نوع [كلاشينكوف] غير مرخصة رسميا مع اوراق مزورة للسيارة وقد تم تسليمه مع السيارة الى الجهات المختصة للتحقيق معه.

أفاد مصدر في شرطة محافظة الأنبار، أمس الخميس، بأن منزل مستشار في القائمة العراقية فُجّر بعبوات ناسفة وضعت بمحيطه غرب الرمادي.

وقال المصدر: إن "مجهولين فجّروا، امس، عددا من العبوات الناسفة في محيط منزل مستشار في القائمة العراقية يدعى صباح لطيف احمد الكربولي والكائن في منطقة الكرابلة، ما أسفر عن انهياره بالكامل من دون حدوث أية خسائر بشرية كون المنزل كان خالياً لحظة التفجير".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية طوّقت منطقة الحادث، وفرضت إجراءات مشددة تحسبا من تفجيرات مماثلة، فيما فتحت تحقيقا لمعرفة ملابسات الحادث".

وأفاد مصدر في الشرطة العراقية، بأن ضابطاً كبيراً في الجيش قتل بهجوم مسلح شمال بغداد.

وقال المصدر إن "مسلحين مجهولين أطلقوا النار، صباح امس، من مسدسات كاتمة للصوت باتجاه سيارة مدنية تعود لضابط في الجيش برتبة عقيد لدى مرورها في منطقة الأعظمية شمال بغداد، ما أسفر عن مقتله في الحال".

وأوضح المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "قوة من الشرطة طوقت مكان الحادث، ونقلت جثة القتيل إلى دائرة الطب العدلي، فيما نفذت عملية دهم وتفتيش بحثاً عن المسلحين الذين تمكنوا من الفرار عقب تنفيذ الهجوم".

من ناحيته، أوصى مجلس محافظة المثنى بتثبيت قائد شرطة المحافظة اللواء كاظم ابو الهيل، لإنجاحه بإدارة الملف الأمني في المحافظة.

وقال رئيس اللجنة الأمنية في مجلس المحافظة احمد منفي: أن المجلس أوصى بتثبيت قائد شرطة المحافظة اللواء كاظم ابو الهيل،على خلفيه حفاظه على الوضع الأمني في المحافظة والتعامل بمهنية مع الجميع، فضلا عن انه ساهم بإدارة الملف الأمني بشكل صحيح.

وأضاف منفي: أن المجلس أرسل توصياته بشأن اللواء ابو الهيل إلى مجلس الوزراء لغرض تثبيته كقائد لشرطة المحافظة، حيث تضمنت التوصيات التأييد الشعبي لأهالي المحافظة لتثبيت اللواء ابو الهيل.

وأشار منفي إلى أن أعضاء المجلس جميعهم أوصوا بتثبيت ابو الهيل الذي يعدّ من أهم الشخصيات الأمنية التي ساهمت باستقرار الوضع الأمني في المحافظة.

الكردستاني يدعو إلى إنجاح الحكومة وعدم تهميش الآخر

طالب بسن قانون دولي لضحايا المقابر الجماعية من أبناء الشعب العراق

□ بغداد/ المدى

قالت النائبة عن التحالف الكردستاني أشواق الجاف: إن" نجاح الحكومة الحالية من مسؤولية جميع الاطراف المشاركة في العملية السياسية".

وأضافت في تصريح لوكالة كل العراق: إن " الحكومة هي حكومة شراكة وطنية شُكلت بمشاركة جميع الاطراف المنضوية في العملية السياسية العراقية وأن نجاحها يقع على عاتق الجميع كما أن فشلها يؤثر بشكل سلبي على الجميع".

وأشارت الى أن " الكل مؤمن أنه لا يمكن تهميش أي مكون سياسي كون التهميش سيؤدي الى تعطيل العملية السياسية".

وتابعت الجاف قائلة :"إن المباحثات بين الكتل السياسية اليوم تبشر بالخير لأن ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي اضافة الى التحالف الوطني يبديان المرونة في حل الخلافات العالقة".

وتشهد الساحة السياسية خلافات واسعة بين الكتل السياسية لا سيما بين دولة القانون والقائمة العراقية التي تشهد علاقاتهما تأزماً واضحاً بسبب الخلاف الحاصل على تنفيذ بنود اتفاقية أربيل ولا سيما بشأن تشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا المتفق على تشكيله في اتفاقية أربيل التي انبثقت من خلالها الحكومة الحالية ، غير أن زعيم القائمة العراقية إياد علاوي قد أعلن في السادس من الشهر الحالي تخليه عن تولي رئاسة مجلس السياسات، متهماً ائتلاف دولة القانون "بالتفرد بالسلطة والتنصّل عن تحقيق الشراكة الوطنية".

وطالب النائب الكردستاني محما خليل الاسراع بسن قانون دولي لضحايا المقابر الجماعية من ابناء الشعب العراقي.

وقال خليل :"قضية المقابر الجماعية قضية انسانية بحتة لأن ابناء الشعب العراقي عانوا الكثير وبمختلف المكونات وخصوصا من كانوا ضحية النظام الدكتاتوري السابق ".

واضاف: " لاحظنا أن هناك معاناة حقيقية من ذوي ضحايا المقابر الجماعية كون ذلك لم يتم تعويضهم ولا انصافهم"، مؤكدا إن التحالف الكردستاني يؤيد ويدعم هذه القضية الانسانية بتعويض اهالي ضحايا المقابر الجماعية وطي هذه الصفحة الأليمة من تاريخ العراق".

واوضح أن" النظام البائد كان صفحة سوداء شنيعة في تاريخ العراق لأنه قام بقتل الآلاف من ابناء شعبنا من الاطفال والشباب والنساء والشيوخ ومن جميع الطوائف والمكونات".

واكد أنه" وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها وزارة حقوق الانسان لاسترجاع حقوق ضحايا الارهاب إلا إننا نطالب وبقوة سن قانون دولي حتى يكون رادعا لكل مَن يفكر بانشاء نظام دكتاتوري جديد".

وتعود معظم المقابر الجماعية في العراق الى ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي في فترة حكم النظام السابق من خلال ممارسته للسياسة التعسفية والقتل المستمر تجاه أبناء الشعب العراقي او تطبيق القوانين العرفية اثناء الحروب التي خاضها وعلى نحو مستمر.

وفي سياق ذات، اكد النائب عن كتلة المواطن فرات الشرع أن هناك لجاناً قد شُكلت لغرض اعتبار الكثير من الانتهاكات التي قام بها النظام السابق جرائم دولية".

وقال :" المقابر الجماعية وكثير من الانتهاكات التي قام بها النظام السابق ضد ابناء الشعب العراقي تعد جرائم ضد الانسانية".

واضاف الشرع: إن" هناك مطالبات من قبل اعضاء مجلس النواب بأن تعد جرائم المقابر الجماعية جرائم دولية". واوضح النائب عن كتلة المواطن: أن "بعض الجرائم التي قام بها النظام السابق قد أتخذ فيها قرار وصوّت عليها من قبل اعضاء مجلس النواب."

محما خليل

اشواق الجاف

نائب عنها: البصرة مهيّأة لإعلانها إقليما

دولة القانون يرفض تشكيلها على أساس طائفي أو عرقي

□ بغداد/ المدى

اكد القيادي في ائتلاف دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني منصور التميمي، إن مقومات تحويل محافظة البصرة إلى إقليم موجودة في المحافظة، ولكن نحتاج إلى تثقيف المواطنين بهذه الخطوة. وقال التميمي في تصريح للوكالة الاخبارية للانباء امس الخميس: أن تشكيل الأقاليم حق كفله الدستور، وأن تكون الأقاليم ليس على أساس طائفي او عرقي، موضحا: إن مقومات الإقليم موجودة في البصرة، ولكن نحتاج إلى تثقيف المواطنين بهذه الخطوة، وان يتم إجراء الانتخابات في اختيار المناصب بالإقليم على أساس مصلحة البصرة وليس وفق المحاصصة او الطائفية. وأشار النائب عن التحالف الوطني: إلى أن أغلب مواطني محافظة البصرة، يرغبون بتحويل المحافظة إلى إقليم، ومجلس المحافظة صوت على هذه الأمر، وتم تحويله إلى رئيس الوزراء، لغرض إحالته إلى مفوضية الانتخابات لإجراء الاستفتاء.

من جانبه أفاد النائب عن ائتلاف دولة القانون عادل فهد الشرشاب، أمس الخميس، ان ائتلافه مع تشكيل الأقاليم، لكن ضد تشكيلها بشكل طائفي او قومي.

واوضح الشرشاب لوكالة إنباء المستقبل ان "تشكيل الأقاليم حق دستوري كفله الدستور"، مشيرا إلى ان ائتلافه "يقف بالضد من تشكيل الأقاليم على أساس قومي او طائفي"، في اشارة منه إلى ما دعا إليه النجيفي بشأن تشكيل إقيلم خاص بالعرب السُنة. وأعتبر النجيفي في تصريحات له أطلقها الجمعة الماضية عبر لقاء بثته قناة "البي بي سي" البريطانية، أن السُنة في العراق يشعرون أنهم مواطنون من الدرجة الثانية، متوقعاً مطالبتهم بإنشاء أقاليم جغرافية، واوضح أن "البيت العراقي غير متجانس فهو في مرحلة انتقالية، ويحتاج إلى وقت لكي يعي الجميع حقوقه، كما أن الوضع لا يزال غير مستقر.

وتوقع عضو في لجنة الاقاليم والمحافظات ان يتم اعلان اول اقليم في البلاد، خارج اقليم كردستان، خلال العام المقبل اذا ما استمر التردي في مستوى الخدمات، متهما الحكومة الاتحادية بوضعها العراقيل التي تمنع اجراء انتخابات الاقضية والنواحي.

وقال عضو اللجنة النائب زياد الذرب في تصريح لـ"المدى" امس الاول، ان السنة القادمة ستكون سنة عصيبة على الحكومة إذا لم تغير مسارها في أعطاء الحكومات المحلية دورها الحقيقي فأن أغلب المحافظات ستعلن الأقاليم، وتابع "يبدو ان هناك محاربة حكومية لمجالس المحافظات حيث لا تنفذ القانون الساري وتعطل اجراء انتخابات الاقضية والنواحي لتحقيق مآرب سياسية". وتابع :"كرأي شخصي لا أحبذ فكرة الأقاليم لكن ما يجري على الأرض يشير الى تبلور هذه الفكرة وواقع الحال يفرض هذا الأمر اضافة الى أن الاجندة الأميركية قد قسمت العراق الى أقاليم في بداية سقوط النظام السابق حيث وضع المعهد الديمقراطي الأميركي خرائط مثبت فيها إقليم الشمال وإقليم الوسط وإقليم الجنوب". وقال الذرب أن الحكومة تدفع بهذا الاتجاه مضيفا أنه خلال ثماني سنوات لم يتحقق أي تقدم على جميع الأصعدة سواء كانت خدمية أو أمنية أو استثمارية في المحافظات التي تطالب بالأقاليم"، مشيرا الى أن النموذج الكردستاني دافع آخر يجعل محافظات الوسط والجنوب تنحو هذا المنحى حيث أن الحكومة الاتحادية بطيئة جدا في فعلها ورد فعلها وإذا ما أرادت تدارك الأمر فلا بد لها من توفير الخدمات وإشراك أبناء هذه المحافظات في دوائر الدولة كافة وتذليل جميع الصعوبات التي تواجههم كل هذه الأمور تجعل المواطن يستغني عن فكرة الاقليم. واعتبر الذرب أن المحافظات الجنوبية ستتحول الى الاقاليم قبل المناطق الغربية والوسطى، وذلك لان الحكومة عاجزة عن توفير الخدمات لهم، مبينا ان "محافظات الجنوبية قبل غيرها، طالبت بالفيدرالية كالبصرة، واسط، كربلاء، وبابل"، مؤكداً عدم وجود أي سند قانوني يجعل رئيس الوزراء نوري المالكي لا يرسل طلب هذه المحافظات الى مفوضية الانتخابات لإجراء الاستفتاء وتحقيق رغبة اهالي المحافظات.

الأحرار تطلب إيقاف التفاوض مع المدربين الأميركان

□ بغداد/ المدى

دعت كتلة الأحرار في مجلس النواب العراقي والتابعة للتيار الصدري امس الخميس، الحكومة العراقية بإيقاف المفاوضات الجارية مع الجانب الاميركي للإبقاء على مدربين عسكريين أميركيين، معللا ذلك بانتفاء الحاجة إليهم بعد موعد الإنسحاب المقرر في نهاية العام الحالي والاستعاضة عنهم بآخرين من أوروبا أو كوريا الجنوبية أو اليابان.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد حصل هذا الشهر على دعم من زعماء سياسيين عراقيين لبقاء عدد من القوات الأميركية كمدربين ولكن من دون حصانة قانونية تطالب بها واشنطن كجزء من اتفاق للإبقاء على قوات أميركية في العراق.

لكن زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر المتحالف مع المالكي يعارض صراحة استمرار الوجود الاميركي، وهدد باستهداف المدربين الأميركيين واعتبرهم "جنود احتلال". وقال رئيس كتلة الأحرار النيابية النائب بهاء الاعرجي لوكالة كردستان للانباء: "بعد ان اطلعنا على تقارير فنية وعسكرية أُعدت من قبل خبراء وجدنا ان الجيش العراقي لا يحتاج إلى تدريب من الأميركيين حصرا".

وأوضح أن "الجيش العراقي يتكون من ١٧ فرقة، ١٦ منها من صنف المشاة وفرقة مدرعة واحدة واغلب دروع وأسلحة تلك الفرقة من مناشئ أوربية أو روسية أما الأسلحة الأميركية فهي تقتصر على آليات نقل الجنود (الهمر) ولا اعتقد بأنها تحتاج إلى تدريب".

وكان المالكي قد أعلن قبل أيام أنه يتوقع ان تحتاج بلاده إلى عدد من المدربين اقل مما اقترحته واشنطن، أي أقل من ٣ آلاف عسكري.

وأوضح المالكي في مقابلة مع "رويترز" ان الأميركيين اقترحوا إبقاء ٣،٤٠٠ جندي في العراق، مؤكدا ان بغداد ليست في حاجة إلى مثل هذا العدد من المدربين. وأضاف الاعرجي: "بدا واضحاً من خلال المفاوضات الجارية مع الجانب الاميركي ان الأخير يصرّ على إبقاء قواته في العراق تحت أية ذريعة كانت، فهو يحاول إقناع العراقيين بمنح جنوده حصانة قضائية تارة وأخرى دبلوماسية، هذا غير مقبول إطلاقاً".

وتابع بالقول: "نحن لا نثق بنوايا الولايات المتحدة الأميركية فهي تريد إبقاء قواتها لأغراض سياسية تتعلق بحماية مصالحها في المنطقة لذلك نرى من المصلحة إيقاف الحوارات الجارية بهذا الشأن والاستعاضة بمدربين أوروبيين أو من كوريا الجنوبية أو اليابان بدلا من القوات الأميركية".

ويشكل منح الحصانة القضائية للمدربين العقبة الأبرز في توصل الطرفين المتباحثين إلى صيغة تفاهم نهائية، لكن البعض طرح مؤخرا منحهم حصانة دبلوماسية ويبدو أنها الصيغة الملائمة حاليا. وبعد إنهاء العمليات القتالية العام الماضي من المقرر مغادرة آخر قوات أميركية وعددها ٤٤ ألف جندي العراق بحلول نهاية العام بموجب بنود اتفاقية أمنية ثنائية.

وجدد زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر رفضه لوجود مدربين أمريكيين على الاراضي العراقية الا بعد الانسحاب التام للقوات الامريكية ودفع تعويضات الى الشعب العراقي

وقال في كلمة له امس الاول: " لازلنا رافضين للوجود الامريكي في العراق ولازلنا ننعته بالاحتلال ونرفض كذلك وجود مدربين امريكيين على الاراضي العراقية سواء بموجب اتفاقية مع الحكومة او من دونها".

واضاف: إن" قيل أن السلاح امريكي ولا بدّ من ان يكون المدربون امريكيين فذلك لن يكون إلا بعد الانسحاب الامريكي التام من العراق ومن ثم يصار الى توقيع عقد جديد بعد دفع التعويضات الى الشعب العراقي المظلوم".

واشار الصدر الى"ان النقطة الثانية التي اود ان اشير اليها هي المطالب الثلاثة التي قدمتها سابقا للحكومة وقد لاقت رضا الشعب العراقي وان كان نسبياً ولكن الى الان لم يطبق أي بند منها وان مجلس النواب لم يصوت على أي جزء منها متناسين معاناة الشعب تاركيه ويتوجهون الى حج بيت الله الحرام".

وتابع :" وعليه يجب ان يقنن المشروع النافع للشعب العراقي بأجمعه وبأسرع وقت ممكن لذلك نريد من اغلب الجهات وعلى رأسها البرلمان ومجلس الوزراء السعي لخدمة الشعب العراقي". وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد حدد ثلاثة شروط لتأجيل التظاهرة المليونية المطالبة بتحسين الخدمات، وأعتبرها آخر فرصة للحكومة، مجدداً في الوقت ذاته رفضه لإسقاط حكومة المالكي.

وتتضمن الشروط التي وضعها الصدر إعطاء حصة من النفط العراقي لكل مواطن وتشغيل ما لا يقل عن خمسين الف عاطل عن العمل في جميع المحافظات وتوزيع الوقود على المولدات في جميع المحافظات مجاناً قبل أن يتم تحسين واقع الكهرباء في تلك المناطق.

بهاء الاعرجي